

لم يشترط فيه ان يكون كذا اي واشترط ذلك في الاعتراض ومن الاعتراض  
اي لا بالمعنى السابق بل بمعنى الاعتراض فيصح قوله وهو اكثر من جملة وهو  
اكثر من جملة اي ففقه تيميلات تيميل ما بين كلامين وتيميل ما هو  
اكثر من جملة اه الطول هو بينه ابرز لجريان الصلة على غير من هي له  
فصير هو للاعتراض وصير بينه لان الموصولة فهذا اي قوله انت  
الله كما كتبت اي قوله فهذا اعتراض اكثر من جملة قال في الاطول لا الضا فان  
الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس اكثر من جملة لا محل له من  
الاعراب والمثال الواضح قال تريب ابن وضعتها النخى والله اعلم ما وضعت  
وليس الذكر كما ان في ابن سميت بها مريم اه قال الفرغ والى ان تقول عطف  
الثانية على خبر ان ليس بمشعرين يجوز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة  
عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيعمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه  
المحمول والاية مثال لا دليل اه قال سقوله يجوز كونها خبر مبتدأ محذوف  
اقول للاجتماع اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة مطبوعة على الجملة  
الاسمية وكون مرجع فاعلها من تلك الاسمية لا ينافي ذلك فليقابل اه  
وفي يسي قال شيخنا الفيني الذي في المتن ان الاعتراض بكثرة من جملة  
ولا شك في صدقه على هذه الاية لان الجملة هي المسند والمسند اليه  
وهي متعقبة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين  
ولا بد على ما في كونه مجموع اكثر من جملة وان كان قد يعده جملة واحدة وهذا  
كاطلاق الكلام على خبر تريب او على خبر تريب فقط والامر سهل اه اقول  
المبادران المراد باكثر من جملة جملتان فان كل واحد لا محل لهما من الاعراب لا ما زاد  
على مجرد المسند والمسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فحوار الفيني  
لا يلائق الاعتراض بيان لقوله لان مكان الايتان فيه مبهم فبين  
انه موضع الحرك وكتب اي قوله بيان كما لانه يفهم منه ان الموضع الذي يطلب  
الايتان منه هو موضع الحرك الذي هو الفرج فانه قال قوهن من مكان  
الحرك وكتب اي قوله بيان لقوله كما اي وهو متعبد به معنى وهو امان يجعل  
عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده في الجملة التي لا محل لهما او يجعل مثله  
في افادته ما يفيد كما تقدم في باب الفصل والوصال عطف وهو اي حيث امرت

قوم عادكم الظلم فيكون تأكيداً لظلمهم بامر مستقل لم يقصد ربطه بالفاعل  
ولا كونه في وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من عطف  
هذا اعتراض يستفاد من ذلك ان الاعتراض يكون مع الفاعل كما يكون مع  
الذو ويبدو منها قال في المطول والفا اعتراضية ومنها نشائية من السببية  
كما في يسي ومنه ان الشان محذوف هذا هو مذهب الجمهور ويجوز ان يكون  
المحذوف ضمير من طب هو الامور بالعلم اي ان له سوف ياتيكم كلما قدر  
كما حوزة سى وصحابة في قوله تعالى بالبراهيم قد صدقت الرواية انه فترى لعني  
ان المقدور كما تفسر كمال المعنى وفي هذا اي في قوله واعلم ان وتبين  
للامر يمين للسبر والتفويض وترك منازعة الا قد ان كان يؤخذ من عطف  
فالاعتراض ببيان التسميم لا انزل بقية النسب بين الاقسام في سى  
والعطف لا بد لها من اعراب والاعتراض لا محل له فهذا يتبين في التوازن  
وهو يؤيده بالتبين في المذمومات اه عطف وكذا يقال فيما بعده لانه انما  
يقع لفظ الا والاعتراض لا يكون لذلك اللفظ لانه لا يكون الا في الخبر الظلم  
والاعتراض لا يكون الا في انما الكلام او بين كلامين متصلين ومن هنا  
علم ان الكلام الفعلي يحتمل الا يقال لا بد ان لا يرتبط بما بعده ارتباطاً كلامي  
الاعتراض اه عطف كذا يشير الى قد يتوهم اشكال ذلك بناء على قوله  
ان دفع الايهام بتوكيد وقد اشترط في الاعتراض ان لا يكون لفظ الايهام  
وفي التذييل ان كورت للتأكيد ولا اشكال لان التأكيد غير دفع الايهام  
لان التأكيد يقتضي كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى ولا كذلك دفع  
الايهام على ان التأكيد اسم من دفع الايهام كحصوله مع غيره وكفى هذا  
في صحة الإيجية اذ لا يلزم من نفي دفع الايهام نفي التأكيد مطلقاً اه سم  
وقعت بين جملة من اي لاجل التأكيد ثم يشترط ان لا يكون بين  
كلامين متصلين فينبغي الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه  
اه عطف ثم قال وبينه اي الاعتراض وبين الايمن والتكسر يعموم من  
وجه اي راجعه حتى يظهر لك فساد ما قيل كذا اي لان تقدم اشتراط  
الشي ليس هو اشتراط تقدمه فقولن التذييل لا يشترط تونه بين كلام  
او كلامين ليس بشرط كونه ليس بين كلام او كلامين بناء على انه